



كلية التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Asst. lecturer Tariq A.
Mutar *
Asst. lecturer Ali Mowaffaq
Abdullah**

* College of Medicine Tikrit University
Tikrit, Iraq

** Directorate of Education Nineveh
Nineveh, Iraq

Keywords:

Administrative,
Corruption,
Governmental
institutions

ARTICLE INFO

Article history:

Received 16 Oct. 2019

Accepted 3 Dec 2019

Available online 26 Jan 2020

Email: adxxx@tu.edu.iq

**Administrative Corruption at
Governmental institutions : Socio-
Analytical Study**

A B S T R A C T

Administrative corruption is a scourge of contemporary society. the widespread of this phenomenon is related to the accumulative effect of moving away from religion as well as lacking moral values. it is also enhanced by the weakness of governmental and legislative regulators—a matter that leads to a number of negative manifestations in governmental institutions. Administrative corruption is one of the main threats to the administrative apparatus in well-developed societies; it varies in size and degree from one society to another. its circle expanded to become an essential part in daily transactions, it becomes a threatening force that challenges the development process and the future of the city in general, it is reflected on others and practiced by the government employee in the province as a result of the exceptional circumstances experienced by the province Whether during or after ISIS rule.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.18>

الفساد الاداري في المؤسسات الحكومية " دراسة تحليلية اجتماعية "

طارق عايد مطر جميل/جامعة تكريت/كلية الطب

علي موفق عبد الله / مديرية تربية نينوى

الخلاصة:

الفساد الاداري آفة من آفات المجتمع، وهي ظاهرة كثر انتشارها نتيجة تراكمات عاشها المجتمع بسبب الابتعاد عن الدين وانعدام القيم عند العديد من الناس فضلا عن ضعف الاجهزة الرقابية الحكومية والتشريعية ادت الى جملة من المظاهر السلبية في المؤسسات الحكومية. ويعد الفساد الاداري أحد التهديدات الرئيسية للأجهزة الادارية في المجتمعات المتقدمة والنامية وتختلف في حجمها ودرجتها من مجتمع لآخر، فالتسعت دائرته ليصبح جزءاً أساسياً في المعاملات اليومية وتشابك حلقاته وغموض الاساليب والوسائل التي يتم اتباعها من قبل الفاسدين وجعلها مهددة لمسيرة التنمية ول مستقبل المدينة بشكل

عام، وهو سلوك سيء ينعكس على الآخرين وتتم ممارسته من قبل الموظف الحكومي نتيجة للظروف الاستثنائية سواءً كانت خلال فترة حكم داعش أم بعدها.

المقدمة:

إن الكثير من الظواهر التي تتناقض اخلاقيات ومبادئ المجتمع السامية قد انتشرت بسبب تكالب الموظفين على المادة من ناحية ومن ناحية اخرى تفتي الرغبة الجامحة في الحصول عليها بثتى السبل وهو أبرز ظواهر الفساد الاداري.

ان ظاهرة الفساد الاداري تعتبر من الظواهر الممتدة التي لا حدود لها ولا تحكها فواصل حيث طالت كافة دول العالم حيث لم تسلم منها أي من المجتمعات. كما ان هذه الظاهرة قد ارتبطت بالوجود البشري والانساني في أي بقعة كانت، ولم تفرق بين دولة واخرى سواءً كانت متقدمة أم متخلفة مع اختلاف درجاتها. كما انها ظاهرة قديمة ظهرت بعيد الوجود البشري على وجه البسيطة، رغم أنها من الظواهر التي استقطت في الأزمنة الأخيرة

تعتبر الدول النامية البيئة الخصبة لهذه الظاهرة بسبب غياب الحكم الديمقراطي الذي يتطلب في تطبيقه الشفافية بوجود رقابة مستمرة لإداء الاجهزة الادارية، حيث تسيطر البيروقراطية في تلك الدول على المؤسسات والادارات الحكومية واختفاء قواعد التناسب بين دخل الافراد في المجتمع ومتطلبات الحياة واحتياجاتها. إن مجمل هذه العوامل تعتبر من مغريات الافراد في المجتمع وخاصة موظفي القطاع العام والحكومي لسلوك طرق غير مشروعة في الحصول على الغايات والحاجات المادية ، فضلا عن ذلك فإن ظاهرة الفساد الاداري لا تنحصر في تداعياتها على قطاع دون آخر ، بل تمتد لتطال كافة أفراد المجتمع بقطاعاته المختلفة ، كما لا بد من ذكر تأثيرها الكبير على اقتصاد الدولة كونها تعرقل حركة التنمية الاقتصادية ، كما انها تقود الى الاختلال في التركيبة الاجتماعية وتوازنها الطبيعي ، كما أنها تقود الافراد لاتباع سلوكيات يلفظها المجتمع الذي ينشد المحافظة على قيمه ومبادئه ، فضلا عن تأثيرها المباشر على الحياة السياسية حيث تبرز أنظمة وهيئات ومؤسسات معتمدة تماما على سيطرة رأس المال والرشوة وكذلك المحسوبة والمنسوبة الى غير ذلك من الكوارث في ادارة الدولة .

ومع تطور الزمن زاد الانفتاح العالمي وذابت الحدود بين الدول نتيجة تطور الاتصالات وهذا التطور والتسارع في الاتصالات قاد الى عولمة الفساد لتعم الظاهرة معظم دول العالم من خلال جرائم منظمة ترتكب بوساطة مجاميع منظمة من الافراد بدعم من عدة مؤسسات متعددة الجنسيات وهذا يقود الى صعوبة في تجديد هوية وجنسية محددة لهذه الظاهرة التي أضحت عالمية التركيب والانتشار والسطوة. وتحت تلك الظروف لا بد من تنبيه العالم بكافة دوله الى هذا البلاء والوباء وذلك لفرز أضراره المعرقله لكل محاولات التطور والاصلاح، وعليه ترانا نشاهد اليوم تسارع في نشاط مكافحة ومقاومة ظاهرة الفساد الاداري على المستوى الاممي.

الفصل الأول

((الإطار العام والمنهجي للدراسة))

أولاً/ عناصر الدراسة: -

مشكلة الدراسة:

دراستنا تعتبر بمثابة الداء المنتشر وبالتالي يجب تشخيصه ومعرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشاره وفي آخر المطاف نجد الدواء المناسب للتخلص منه، وعلى هذا الأساس تتجلى أهمية الموضوع على ما يلي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تعاضم الدور السلبي الذي يلعبه الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كما تعد هذه الدراسات مهمة جداً حتى يتسنى لنا كيف أن ظاهرة الفساد الإداري أصبحت خطراً على الدولة والمجتمع. وأهمية هذه الدراسة في الدرجة الأولى تكمن في محاولة فهم الفساد الإداري على حقيقته واثاره السلبية على مجتمعنا.

اهداف الدراسة:

- ١- إضافة رصيد ثقافي حول ظاهرة الفساد الإداري.
- ٢- محاولة التغلغل في فهم ظاهرة الفساد الإداري.
- ٣- الإسهام ولو بقليل في سد الفراغ الذي تعاني منها الدراسات الأكاديمية في العراق.
- ٤- التعرف على أنواع ومظاهر وأسباب الفساد الإداري وطرق معالجتها.

المفاهيم والمصطلحات:

الفساد لغة: تشير معاجم اللغة العربية لمعنى (فسد ضد صلح) والفساد لغة: البطلان، ويقال فسد الشيء أي بطل واضمحل. ^(١) أما الفساد في الاصطلاح: هو خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان أو كثيراً، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة. ^(٢)

الإدارة: في اللغة تعني الضبط والالزام ويقال: أدت فلاناً على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه، وأدته عن الأمر إذا طلبت منه تركه. والإدارة في الاصطلاح هي نشاط متخصص يدور بين العلم والفن ويهدف إلى توجيه الجهود البشرية وفق المعرفة العلمية والإمكانات المادية لتحقيق أهداف معينة محددة سابقاً، وإن أهم الأهداف الرئيسية للإدارة هي: التخطيط، التنظيم، التنسيق، التوجيه، الرقابة. ^(٣)

الفساد الإداري: هو الاستغلال لتحقيق غايات شخصية غير مشروعة من خلال العمل الوظيفي ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز والاحتيال، والاختلاس، والمحسوبية، واستغلال النفوذ. ^(٤)

المؤسسة لغة: الجمع مؤسسات، صيغة المؤنث لمفعول اسس، المؤسسة منشأة تؤسس لغرض معين أو لمنفعة عامة ولديها من الموارد ما تمارس فيها هذه المنفعة. أما المؤسسة اصطلاحاً: هي مجموعة ^(٥) وسائل مادية وبشرية ومالية تستخدم مع بعضها البعض من أجل تحقيق الغرض أو المهمة التي انشأت من أجلها. ^(٦)

الحكومة لغة: الحكومة اسم، الجمع حكومات، حكومة حكم وقضاء يصدر في قضية، والحكومة^(٧) اصطلاحاً: هي هيئة مؤلفة من افراد يقومون بتدبير شؤون الدولة كرئيس الدولة.^(٨)

التعريف الاجرائي للمؤسسة الحكومية: هي تلك القطاعات التي تكون مملوكة للدولة، اما ان تكون استثمارية ربحية او استثمارية خيرية خدمية، وهي التي تخدم المجتمع ولا يمتلكها افراد وتشرف عليها الدولة وتتكفل برواتب موظفيها.

الفصل الثاني (الفساد الاداري)

المبحث الاول: أنواع ومظاهر الفساد الإداري وأسبابها

أولاً: أنواع الفساد الإداري

يقسم الفساد الاداري الى أربع اشكال:

- ١- الانحرافات التنظيمية: وهي مجموع الاداء المنحرف الذي يسلكه موظف الخدمة العامة ذات العلاقة المباشرة بالعمل، ومن اهمها:
 - الخروج على قواعد العمل: حيث يشكل التأخر عن الموعد الصباحي للعمل ومن اهم اخطار تلك الظاهرة عدم احترام قواعد الدوام الرسمي في القدوم مبكراً صباحاً والخروج في نهاية الدوام في وقته الرسمي. فضلاً عن ظهور عادات سيئة اثناء الدوام كاستقبال الزوار وكثرة التنقل من مكان الى اخر وعدم الالتزام بالدائرة والمكان الذي يعمل فيه الموظف رسمياً.
 - الامتناع عن اداء العمل: حيث تجد ان الموظف يمتنع عن اداء مهامه الوظيفية المكلف بها وعدم القيام بها بشكل صحيح فضلاً عن التلكؤ في القيام بالمهام الوظيفية العامة.
 - التراخي: ومن اهم علامات ذلك هو التراخي في الاداء وفي نفس الوقت تعشي الرغبة في الحصول على اعلى اجر مقابل اقل جهد، اي العمل بالحد الادنى من العمل وعدم الشعور بالمسؤولية الى غير ذلك من السلوكيات المنحرفة.
 - عدم الالتزام بالأوامر والتعليمات من الرؤساء: ومن صور ذلك " العدوانية نحو الرئيس، عدم اطاعة اوامر الرئيس، البحث عن المنافذ والاعذار لعدم تنفيذ اوامر الرئيس"
 - السلبية: ومن أبرزها " اللامبالاة، عدم ابداء الرأي، عدم الميل الى التجديد والتطوير والابتكار، العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات، الانعزالات، عدم الرغبة في التعاون، عدم تشجيع العمل الجماعي، تجنب الاتصال بالأفراد..... الخ".
 - عدم تحمل المسؤولية: ومن أبرزها " تحويل الاوراق من مستوى اداري الى اخر، التهرب من

الامضاءات والتوقعات لعدم تحمل المسؤولية..... الخ".

- افشاء اسرار العمل.(9)

٢- الانحرافات السلوكية: وهي مجموع المخالفات الادارية المرتكبة من قبل الموظف نتيجة تصرفه الشخصي ومن اهمها:

- عدم احترام كرامة الوظيفة: وهذا يعني فقدان الحياء ازاء مسؤولية العمل والتزاماته كاستعمال المخدرات وتعاطي الجرائم الأخلاقية.

- سوء استخدام السلطة: وهي كل ما يتعلق بتقديم الخدمات الشخصية وتجاوز الاعتبارات للعدالة الموضوعية في منح اقارب المسؤولين ومعارفهم ما يرومون الحصول عليه منهم وتسهيل أمورهم.

- المحسوبية: وهي انتشار ظاهرة شغل الوظائف العامة من قبل اشخاص غير مؤهلين للقيام بها وهذا بدوره يؤثر على كفاءة الادارة من ناحية الاداء الاداري اللازم والانتاج المتوقع لها ان تعطيه للمجتمع.

- الوساطة: وهي الشكل اللاشعري لتبادل المصالح بين الافراد ومنهم الموظفين حيث يتم استغلال ذلك للحصول على مكاسب غير قانونية.

٣- الانحرافات المالية: وهي مجموع المخالفات المرتبطة بطبيعة العمل المنوط بالموظف وكالتالي:

- فرض المغارم: وهذا يعني تسخير السلطة الوظيفية من اجل المنفعة الشخصية من الاعمال الموكلة بالموظف كفرض الاتاوات على بعض الاشخاص او استخدام السلطة والقدرة الحكومية من الموظفين والعمال لتنفيذ مصالح شخصية خارج الاطر الرسمية المخصصة التي تحددها قوانين المؤسسة.

- الاسراف في المال: وهذا يعني تبديد الاموال العامة في امور شخصية لا علاقة لها بالدائرة كإقامة الحفلات والدعايات والاعلانات والنشر في الاعلام في المناسبات الخاصة من ناحية ومن ناحية اخرى التبذير والانفاق غير المبرر على الابنية والاثاث.

٤- الانحرافات الجنائية: ومنها ما يلي:

(التزوير، الرشوة واختلاس المال العام)(10)

وهناك من يقسم الفساد الى نوعين:

١- الفساد العادي (الصغير): وتتمثل بالرشاوي الصغيرة والمنتشرة عند الموظفين الصغار والمسؤولين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخولهم.

٢- الفساد الشامل (الكبير): ويتمثل بقيام كبار المسؤولين بتخصيص الاموال العامة للاستخدام الخاص والدخول في رشاوي الصفقات التي تتضمن مبالغ مالية وصفقات وعقود كبيرة.(11)

وهناك دراسة كشفت ان من اهم مظاهر الفساد الاداري والرشوة والاختلاس من المال العام والابتزاز وسوء استعمال السلطة والتسيب والاهمال والتفريط بالمصالح العامة وعدم الالتزام الذاتي والصراع على السلطة وفقدان الثقة بين المسؤولين.(12)

ومن الجدير بالذكر مثال عن نوع من انواع الفساد الاداري:

أعلن تقرير منظمة الشفافية العالمية والتي تتخذ من برلين مقراً لها، الصادر اوائل تشرين الثاني ٢٠٠٦، قائمة تضم ١٦٣ دولة استناداً الى مستوى الفساد بين مسؤولي القطاع العام ورجال السياسة والقطاع الخاص، وكان العراق في المرتبة الثانية من ناحية الفساد، وتقاسمت فلندا ونيوزلندا المرتبة الاولى بين أنزه الدول، وحذر الرئيس لمنظمة الشفافية "بيتر اوجين" من ان عملية اعادة اعمار العراق يمكن ان تتحول الى أكبر فضيحة فساد في التاريخ.

وأعلن المفتش العام الامريكي لإعادة اعمار العراق ان ٧٢ سنتاً من كل دولار يبتلعها الفساد، فأين تذهب هذه الاموال؟ وكيف سينسى الشعب العراقي مسألة اختفاء ٨,٨ مليار دولار في زمن "بول بريمر"⁽¹³⁾ وهذا خير دليل على الفساد الاداري.

ولا ننسى ان الغش والتدليس والاتاوات واساءة استخدام السلطة وانتحال الشخصيات من اهم انواع الفساد الاداري. "وان عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء" في هذه الحالة عندما يكون الرئيس نزيه وغير فاسد فيجب اطاعة اوامره الادارية اما إذا كان الرئيس فاسد فكيف يكون اطاعة اوامره وخاصة إذا كانت خارج القانون ((وهذا موجود فعلا في الدوائر الرسمية)) فان عدم الموافقة على اوامره او العصيان لا يكون فساد حسب الرأي.

وتعليقي على "المحسوبية" فان المسؤول يقوم بتعيين الاشخاص المقربين منه حتى وان كانت كفاءتهم قليلة او غير مؤهلين وهذا فساد بحد ذاته، ولكن إذا لم يقوم بتعيين المقربين سيكون محط انتقاد سلبي بالنسبة لأقاربه وخاصة في مجتمعنا الذي تحكمه العادات والتقاليد، فيكون الصراع بين تقاليد مجتمعه وبين القانون. فأما ان يكون فاسد ادارياً او يكون غير مقبول بين افراد قبيلته، لأنه لم يقوم بتعيينهم مثلاً او اعطائهم منصب او مسؤولية كبيرة او مركز نفوذ في الدولة وهكذا..... فما العمل؟

ثانياً: مظاهر الفساد الاداري

تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، بالرغم من التشابه احياناً والتداخل فيما بينها الا انه يمكن اجمالها كما يلي:⁽¹⁴⁾

١- الفساد السياسي: يتمثل بمخالفات القواعد والاحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: فقدان الديمقراطية، فقدان المشاركة، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية للفساد السياسي بأنه: "اساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من اجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة او الثروة ولا يشترط تبادلاً للمال فقد يتخذ شكل تبادل نقود او منح.

٢- الفساد المالي: يتعلق بمجمل الانحرافات ومخالفات القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتتمحور مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى، الاختلاس، التهريب الضريبي، تخصيص الاراضي، المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

٣- الفساد الاخلاقي: المتمثل بمجمل الانحرافات الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بالإنسان والموظف خاصة، القيام بأعمال مخلة بالحياء في اماكن العمل او بين الوظيفة واعمال اخرى خارجية دون اذن من دائرته، حيث يدخل في هذا المضمار ممارسة المحسوبة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة او ان يمارسها بأسلوب المحاباة الشخصية مستبعد النظر الى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

٤- الفساد الاداري: وهو كل ما له علاقة بالانحرافات الادارية ذات العلاقة بالوظيفية وتنظيم العمل، تلك المخالفات الصادرة عن الموظف في القطاع خلال تأديته مهامه الوظيفية ضمن منظومة التشريعات والقوانين. ومن أهم مظاهر الفساد الاداري:

- الرشوة: وتعرف بانها عبارة عن الحصول على منفعة تكون مادية او عينية في الغالب مقابل تمرير او تنفيذ اعمال مخالفة لأصول واخلاق المهنة وقد اعطيت لها عدة مفاهيم وتفسير كأن تسمى مساعدة او اكرامية وهي بالأموال والاخير مهما جاء تعريفها فهي رشوة، الرشوة ليست ظاهرة عابرة او عرضية بل هي من الظواهر ذات التأثير المباشر على الناحية الاقتصادية ذات نتائج مؤذية يتحملها المجتمع الذي هو ضحية هذا السلوك المنحرف حيث يتطلب هذا التصرف كلفة اضافية من جرائها فضلاً عن تكاليف تبادل السلعة والخدمة على نحو يؤدي الى تخصيص الموارد وتدهور فضيع في الكفاءة الانتاجية والتسويقية.

- المحسوبة: وهي الاخطر في مجال الفساد حيث يصعب معالجتها بسبب استغلال المنصب الوظيفي او الحكومي لصالح المنفعة الشخصية للفرد على حساب المصلحة العامة ودون وجه حق.

- المحاباة: وهذه الظاهرة تعني تفضيل جهة على جهة اخرى بطريقة غير مشروعة حيث يتم اشغال المناصب من قبل موظفين غير كفؤين وغير وهذا يقود الى تراكم ثروات هائلة عند بعض الاشخاص نتيجة المحاباة مما يؤدي الى ظهور اثاراً سلبية تمس حياة المجتمعات البشرية نتيجة هذه الافة.

- الوساطة: وهي تدخل شخص ذو موقع ومركز وظيفي او تنظيم سياسي لجانب شخص لا يستحق ما تم التوسط من اجله من المال او المركز كأن يكون احالة عقد او اشغال منصب، ان أكثر المجتمعات تأثراً بتلك الظاهرة هي النامية أكثر مما هو عليه في المجتمعات المتقدمة، وهذا ناتج عن البيئة الحضارية والاجتماعية التي تقوم على استمرار العلاقات الاولية التقليدية وما له علاقة بها من قيم واعتبارات ثقافية وعمق مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والادارية.

- الابتزاز والتزوير: وهذا ناتج عن استغلال الموقع الوظيفي للحصول على المال بطريقة غير قانونية بادعاء قانونية تلك الاجراءات وتبريراتها الادارية مع اخفاء التعليمات النافذة على الاشخاص المعنيين بذلك وكما يحصل ذلك في الدوائر ذات العلاقة بالضريبة من ناحية ومن ناحية اخرى تشمل تزوير الشهادات الاكاديمية وكذلك تزوير المال.

- نهب المال العام: وهذا الظاهرة تعد من أخطر الامراض المؤسسية الادارية التي تقود الى تبديد

الثروة الوطنية والقومية كمنح التراخيص والاعفاءات الضريبية والجمركية لشركات وأشخاص غير كفؤين خارج اطر القوانين والتعليمات وبأسلوب غير نزيه يفتقد الى العدالة الهدف منه ارضاء من هو في سلطة الحكم او تحقيق مصالح ومنافع متبادلة.⁽¹⁵⁾

ثالثاً: أسباب الفساد الإداري

أهم أسباب الفساد الإداري:

- ١- الأسباب الاقتصادية: ان العوامل الاقتصادية والحاجة هما اهم العوامل الاساسية التي تقود الى الفساد الاداري وان انعدام الشعور بالرقابة والمحاسبة يقود الى الفساد. ويدخل في هذا المضمار احتكار المزايا لتتم الاستفادة منها بشكل خاص، يمكن توضيح ذلك كما يلي:
 - الفرق الهائل بين دخل مرتكب الجريمة وبين ما هو عليه مستوى التضخم في اسعار السوق المحلية، مما يؤدي ذلك الى عدم اشباع الحاجات المعيشية الاساسية وهذا يقود الى الرشوة والاتجار بالمخدرات والاختلاس وحتى تزيف وتزوير العملة او النقود من اجل الحصول على أكبر كمية من المال تلبي حاجات هذا المنحرف وبطريقة غير مشروعة متبعاً مختلف الوسائل المتاحة.
 - يعتبر الفقر والبطالة وقلة العمل من اهم الاسباب الاقتصادية التي تدفع الى أفعال الفساد والجنوح
- (16)

٢- الأسباب الاجتماعية: وهذا راجع الى مجموعة النظم والتقاليد والعادات الاجتماعية في الدول النامية التي تقود الى الفساد الاداري حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين بهدف الحصول على موافقتهم لتمرير اشياء غير قانونية. فضلا بحق ذلك الانتماءات العائلية والقبلية على القدرة على الدفع نحو الفساد الاداري من خلال مخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية ومن ناحية اخرى هذه العلاقات المتوارثة تقود الى التقاضي وغض البصر عن كشف الفساد او ملاحقته وهذا بدوره يؤدي الى تراكم المفاسد الادارية ومن ثم الصعوبة في مكافحتها وهذا يقود الى ثقافة مجتمعية هي ثقافة الفساد الاداري والتعايش معه وقبوله وخاصة في الدول الفقيرة والتي تستغل الاموال غير المشروعة.

٣- الأسباب السياسية: الفساد قد يكون راجعاً الى الوضع السياسي في بلد من البلدان وكما يأتي:

- الاستبداد السياسي.
 - مجموعة العلاقات الوثيقة بين النظام السياسي الداخلي والمصادر الدولية للفساد.
 - العلاقة المصلحية وتبادل المنفعة بين رجال السياسة واصحاب رؤوس الاموال والاعمال.
- ٤- الأسباب الإدارية: وتتمثل هذه الاسباب بما يأتي:
- غياب او ضعف الرقابة وعدم قيام الاجهزة الرقابية بدورها المطلوب.
 - الجهل الاداري للموظفين والعاملين بحيث تقام علاقات اجتماعية داخل وخارج المؤسسة.
 - انتشار اللامركزية دون خضوع المؤسسة للرقابة وقوانينها المتبعة في العالم المتحضر خاصة.
 - الضبابية في قراءة التعليمات وعدم وضوحها وغياب الدليل التوضيحي لها في المؤسسة مما يؤدي الى الحيرة لدى الافراد وهذا يقود الى الاجتهاد في التطبيق وخارج روح التعليمات والقوانين وصولاً الى

اختراقها.

- عدم التجديد في الهيكلية الادارية والابقاء على قديمها وقد تصبح غير ملائمة للتطور و طبيعة العمل، كما يحصل ذلك نتيجة عدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة دقيقة، وهذا يؤدي الى تضخيم الجهاز بالعاملين اي يسمى بالبطالة المقنعة وبالنتيجة عجز الجهاز الاداري في تلبية حاجات الجمهور ومواكبة المتغيرات المجتمعية في الوقت المناسب ان هذا الصراع الدامي بين جمهور ذو حاجات وفساد اداري متراكم ومزمن يؤدي الى عدم القدرة على اشباع حاجات الافراد، وهذا بعينه سيؤدي الى انحراف الافراد من عاملين للسلوك خارج قواعد العمل وانظمتهم. (17)

ان التقصير في تطبيق التعليمات والقوانين سيؤدي الى انتشار الفساد الاداري على المستويين الوطني والدولي، ان التساهل والتغاضي عن الاخطاء التي قد يقع فيها مجموعة العاملين العموميين فضلاً عن تعدد الاجراءات الحكومية وحاجاتها الى فترة اطول للأداء فضلاً عن الشعور بعدم الانتماء للمجتمع كل ذلك يؤدي الى الفساد الاداري من خلال تقشي الفساد في المجتمع الذي هو مصدر العاملين ان الفساد هو ظاهرة ممتدة على المستوى الدولي مما دعى الدول الكبرى الى التكتلات الاقتصادية وتحقيق الاسواق المفتوحة ضمن الاتفاقيات الدولية ومشاركة بعض المستثمرين برؤوس الاموال وبحرية بين الدول، كل ذلك ساهم في انتشار الجريمة المنظمة متعدية حدود تلك الدول، وهذا بدوره ادى الى انتشار الفساد الى الدول الاخرى المتعاملة معها.

ومن هنا يمكن تحديد اسباب الفساد الاداري كما يلي:

١- سيطرة الحكومة واحتكارها لمعظم الخدمات الاساسية وكذلك سيطرتها على المشروعات والمعاملات الخاصة.

٢- ضعف المساءلة العامة.

٣- ادمان القيادات على كرسي الحكم لفترة طويلة في المؤسسات وهذا يؤدي الى نشوء شبكة مصالح متحايلة على دورات العمل.

٤- كثرة الاجراءات وعدم وضوح المستندات المطلوبة من قبل المواطن.

٥- التدني في الاجور وفقدان مبدأ الامانة وشرف المهنة.

٦- تداخل مقاييس الخطأ والصواب وتلاشي الحدود بينها في مراحل العمل من اجل الحصول على الخدمة وهذا ادى الى تداخل المشروع باللامشروع ولم يعد اثماً يحاسب عليه القوانين

- تغيير التعاريف حيث اصبحت الرشوة اكرامية او بدل الترحال.

- اما السمسرة فقد اصبحت من الحقوق المكتسبة والمشروعة لدى الكثير. (18)

وهناك اسباب اخرى تؤدي الى الفساد الاداري كالسعي لتحقيق المنافع الشخصية الغير المشروعة، فقد يسعى الكثير من اصحاب المسؤوليات الى تحقيق اهدافهم الشخصية بوسائل مختلفة دون الالتفات الى من يقودونهم، وهذا التصور نابغ من الجهل بالنفس وسوء تقدير المسؤولية التي انيطت به، لذلك قدم مصلحته الشخصية على المصلحة العامة. وأحياناً يكلف غير المؤهل على مسؤولية كبيرة او حتى صغيرة

وهذا الامر يجعل تصرفات هذا الشخص وادارته غير صحيحة من حيث الاجراءات القانونية ويضع وجهة نظره عاملاً لتسيير الامور مما يعطل القانون، وعدم المعرفة تجعله يتهرب من المسؤولية الادارية بكل الوسائل ايثارا للراحة وهرباً من التكلف بالعمل، او يدع الامور بيد غيره مما يفتح باباً لضياع الحقوق، ولا يهيمه ذلك ما دام محتقظاً بمنصبه. وهذا جدير بالذكر لأنه يحدث كثيراً وفي اغلب الدوائر الرسمية.. لا داعي لذكرها.

ولا ننسى ان الظلم والفسوق والبطر وعدم الالتزام بأوامر الله سبحانه وتعالى من اهم اسباب الفساد الاداري. وذلك لان الشخص لا يفكر بأن هناك رقيب عتيد يعرف كل صغيرة وكبيرة ولا تخفى عليه خافية. وهناك عوامل اخرى لأسباب الفساد الاداري منها العوامل الشخصية المتمثلة بالعمر ومدة الخدمة والمستوى الدراسي والجنس والمهنة والتخصص كلها عوامل لأسباب الفساد الاداري ولكن تتفاوت بين الافراد وبين الاجناس وبين مجتمع واخر. وكذلك العوامل المؤسسية والتنظيمية، كثافة المنظمة وحجمها وضعف النظام الرقابي والبطالة المقنعة وعدم الاستقرار الوظيفي... الخ، كلها عوامل تساعد على الفساد الاداري.

ولا ننسى العوامل البيئية كعوامل البيئة السياسية فان هيمنة السياسيين الفاسدين سبب كبير في انتشار حالات الفساد وسيطرة الدولة على وسائل الاعلام تشل الوسيلة الرقابية وضعف منظمات المجتمع المدني لأنها تعتبر اداة رقابية فاعلة، وكذلك العوامل البيئية الاجتماعية والثقافية وحتى القانونية لها أثرها ولها جزء من اسباب الفساد الاداري.

المبحث الثاني: معالجات الفساد الاداري

اولاً: اثار الفساد الاداري: -

هناك اثار كبيرة للفساد الاداري على الدولة والمجتمع وفي شتى المناحي والتي يمكن ادراجها على الشكل التالي: (19)

- ١- التأثير على الإيرادات الحكومية: هناك خسائر كبيرة تحصل في إيرادات الدولة نتيجة الرشوة التي تؤدي الى تجاهل الموظف جزء كبير من الانتاج حيث تهدر الكثير من الواردات بسبب عدم التقييم الصحيح للضرائب الواجبة لصالح الدولة، فضلاً عن ذلك حصول حالة هدر في موارد الدولة في حالة تقديم الدعم للفئات غير مستحقة والتي لها القدرة على الالتفاف على القوانين من خلال تعاطي ظاهرة الرشوة او النفوذ او أي وسيلة اخرى، والتي لها التأثير على الاداء الاقتصادي للدولة.
- ٢- التأثير على النمو الاقتصادي: ان الدراسات النظرية والتطبيقية تشير الى أن الفساد الاداري والمالي ذو تأثيرات سلبية كبيرة جداً على النمو الاقتصادي، اذ ان خفض معدلات الاستثمار والذي يؤدي بدوره الى خفض الطلب الكلي وهذا بدوره يؤدي الى النزول الحاد في معدلات النمو الاقتصادي.
- ٣- التأثير على حالة الفقر ومستوى توزيع الدخل: وهذا ناتج عن زيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء، وعن طرق مختلفة اهمها:

- انخفاض مستوى المعيشة وتراجعها مما يؤدي الى التراجع في مستويات النمو الاقتصادي وهنا ترى ان الفساد الاداري يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي الى تراجع المستويات المعيشية.
- تهرب الاغنياء عن دفع الضرائب الواجبة للدولة بأتباع اساليب ملتوية كالرشوة والوساطة مما يقود اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء .
- ان الخدمات الحكومية الاساسية كالتعليم والسكن تزداد كلفتها كما تقشي الفساد الاداري في مؤسسات والذي بالتالي يؤدي ايضاً الى التقليل من حجم الخدمات كذلك جودتها وهذا ما ينعكس سلبياً على الفئات الاكثر تأثراً بالفساد والاكثر حاجة الى الخدمات.
- ان الفساد الاداري يؤدي الى اضاءة الكثير من الحقوق والقيم الاخلاقية والذي بدوره يؤدي الى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث ان الفساد تترتب عليه الكثير من الاثار الوخيمة التي تطل الاصلاح والتنمية في المجتمع وما لذلك من تداعيات جمة واثار مرعبة على المجتمع.⁽²⁰⁾ ومنها:
- ١- السلوك الاخلاقي حيث ان الفساد يؤدي بدوره الى افساد السلوك واختلاله عند الافراد فبدلاً من مقاومه الضمير العام فانه يميل الى مجارته والتغاضي عنه وهذا بدوره يؤدي الى تمدد وانتشار الظاهرة بين اوساط المجتمع ليطل جميع الجهات الحكومية مؤثر على النظام الاجتماعي معرضاً اياه للخطر. وعلى هذا الاساس يؤدي الى احداث خلل في منظومة القيم الاجتماعية بالتالي زيادة السلبية واللامبالاة بين اوساط المجتمع بل حتى يؤدي الى قتل الدوافع والرغبة في انجاز واداء الواجب ويزيد من الانانية لدى افراد المجتمع وهذا يقود تقشي الجريمة كرد فعل لانهايار منظومة القيم الاخلاقية.
- ٢- فقدان الثقة بالجهاز الاداري: ان انتشار الفساد يؤدي الى فقدان الثقة بالجهاز الاداري والخدمي للدولة، وهذا يفقد المواطن ثقته بالمسؤولين وبأقوابيلهم مما يؤدي الى فقدان الامل بالإصلاح وهذا بدوره يؤدي الى تعرض المجتمع للتخلف والانهايار.
- ٣- تردي التنمية الاقتصادية: ان انتشار الفساد الاداري في اجهزة الدولة يقود بالنتيجة الى عرقلة وتباطؤ العملية الاقتصادية وتنميتها، هذه الاثار بالنتيجة ستؤثر على العجز في الميزانية العامة فضلاً على انه يكلف الدولة بلايين الدولارات سنوياً بسبب ارتفاع كلفة الخدمات الموجبة للمواطنين، إضافة الى ذلك فأن هذه الظاهرة تؤدي الى القليل من فرص الاستثمار محلياً ودولياً وبالنتيجة اهدار المال العام وزيادة النفقات. وهذا ما حصل مثلاً في دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول جنوب شرق اسيا، لقد ترتب على استثناء الفساد في الجهاز المصرفي وفي البورصة للأوراق المالية في عام ١٩٩٧ حصول انهيار اقتصادي، الى تحول الدول قيد الكارثة من دائنة الى دول مدينة للمصارف العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كذلك.
- ٤- اهدار القوانين واللوائح: يقوم الفساد على اساس الخروج عن التنظيمات الرسمية التي تحددها القوانين واللوائح، ويؤدي الى نشوء قواعد واعراف جديدة وتنظيم غير رسمي في التعامل الحكومي، كذلك يؤدي

الى تراجع واختفاء التنظيمات الرسمية الامر الذي تفقد معه الاجهزة الادارية ثقتها لدى المتعاملين معها سواء أكان ذلك محلياً او خارجياً، وهو ما ينتج عنه بالضرورة عزوف الناس عن التعامل معها. (21)

ومن الجدير بالذكر ان الموظفين مشيدين بالآثار والوظائف الايجابية للفساد، فهو من وجهة نظرهم يوسع الخيارات المتاحة في السوق الاقتصادية، ويحقق التكامل والتلاحم بين الافراد، ويساعد على البناء المؤسسي ويقوي الادارة من خلالها واعطائها المرونة ويخفف من قسوتها ويزيد من انسانيته، فضلا عن محافظته على الاستقرار السياسي للنظام كونه بديلا عن الاضطراب.

ان المتأمل في الفوائد التي ساقها الوظيفيون لتبرير الفساد الاداري إذا كان هناك حقاً فوائد انها لا توازي ابدأ ما قد ينجم عنها من اثار سلبية مدمرة للنسيج المجتمعي والاقتصادي والسياسي في أي دولة. (22) وان الفساد يكلف المجتمع الكثير ويعمل على عرقلته تقدمه وكذلك استقالة او سحب الايدي او التنازل عن المنصب من قبل الاشخاص الكفوئين مما يؤدي الى سيطرة الممارسين كحالات الفساد الاداري والمتورطين معهم على زمام الامور والمناصب.... الخ. وهذا الشيء يخلق تشوهات اجتماعية كبيرة في المجتمع. كذلك يؤدي الفساد الى زيادة حالات الصراع الطبقي بين افراد المجتمع، وزيادة معدلات الفقر وتعميق الفجوة بين طبقات المجتمع.

ومن الجدير بالذكر هو ما يحدث فعلاً في حياتنا اليومية وفي مجتمعنا هو انتشار حالات الجهل في المجتمع والتصديق بالادعاءات والمعلومات الكاذبة واقدام عامة الناس على التشبث بوسائل غير شريفة وبطرق غير قانونية قد تكون متمثلة بالرشوة مثلاً حتى في الحصول على استحقاقهم الطبيعي، وفي اغلب الاحيان يكون المواطن معسوب في دفع الرشوة للحصول على استحقاقه وذلك لفساد الموظف ادرياً.

ثانياً: اليات مكافحة الفساد الاداري

ان بناء الية لمكافحة اية ظاهرة يستلزم معرفة جذور وعوامل هذا الظاهرة والاثار التي تركتها على نظم الحياة، ان ظاهرة الفساد الاداري تتعلق بقيم الحياة ونظمها كلها وان تأثيراتها متشعبة لهذا نجد ان مكافحتها والحد منها يستوجب جهود متكاملة ومتعاونة سواء افراد او مؤسسات ام دولة او منظمات محلية واقليمية وعالمية كما انها بحاجة الى مجموعة من التشريعات والضوابط ونظم الرقابة الفعالة (23) ويتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم الاخرى التي تشكل عناصر اساسية في استراتيجية مكافحته كالمحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة (24)

١- المساءلة: هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة سواء ان كانوا منتخبين او معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج اعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن الاعمال الادارية العامة حتى يتم التأكد من عمل هؤلاء يتفق مع القيم والقوانين لوظائفهم ومهامهم وهو ما يشكل اساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم.

٢- الشفافية: وهي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المواطنين وعلنية الاجراءات والغايات والاهداف، وهو ما ينطبق على اعمال الحكومة كما ينطبق على اعمال المؤسسات الاخرى الغير

حكومية.

٣- المحاسبة: هي خضوع الاشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والادارية عن نتائج اعمالهم أي ان يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين امام رؤسائهم الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة.

٤- النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والاخلاص والمهنية في العمل بالرغم من تقارب مفهومي الشفافية والنزاهة الا ان الثاني يتصل بقيم اخلاقية معنوية بينما يتصل الاول بنظم اجراءات عملية⁽²⁵⁾

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للفساد الاداري على الفرد والمجتمع

يؤثر الفساد سلباً في قيمة العمل كأحد اهم واثمن القيم فيلغيها او يضعفها، كما يمكن ان يلغي او يضعف مفعول الحوافز الموضوعية العادلة، اذ انه بطبيعته الديناميكية القاتلة، يثبط عزيمة المنتجين والعاملين الجادين، ويجعل اغلب الادارات أكثر تثاقلاً اقل فعالية، خلافاً لما يروج له احياناً بعض المفسدين. كما يساهم الفساد في اضعاف ثقة المواطنين بالحكومة ومؤسساتها كما ذكرنا سابقاً.⁽²⁶⁾ ومن اضرار الفساد على الفرد والمجتمع:

لا شك ان الفساد الاداري يعود ضرره على الفرد والمجتمع لما يتركه من اثار سيئة عليهما وفيما يأتي بيان ذلك:⁽²⁷⁾

١- ضرر الفساد الاداري على الفرد: يعود ضرر الفساد الاداري على الفرد نفسه فقيمه تنحط بين الناس وسمعته تنتردى الى ادنى مستوياتها، والفرد بهذا يخسر الناس ويخسر نفسه، زد على هذا دعوات المظلومين عليه، واكله السحت الحرام سواء أكان اخذه رشوة ام اختلاس اموال ام تقديم شخص على اخر دون حق في تعيين ام منصب وعدم المساواة بين من يقود في التعامل ام عدم اكرامه بالدوام مما يعرقل سير مؤسسته التي يقودها هذا وان الضرر الذي يقع على من ضيع المسؤول حقه مما يولد حقداً وتنافراً بين افراد المؤسسة نفسها ولاسيما اذا كان المٌساء اليه من داخلها، او خارجها وكل هذه التصرفات تجعل من هذا الشخص شخصاً منبوذاً بعيداً عن الناس، فتصرفاته تنعكس على المؤسسة التي يقودها، والانسان ما خلق للعبث والفساد وانما خلق للأعمار والبناء والاصلاح والوثام والتعاون والنصرة، فاذا ضيع كل هذه المبادئ فانه يصبح انساناً فارغاً من الانسانية التي خلق عليها فطغت الحيوانية عليه فأطمست فطرته التي خلق عليها وهل هناك اخسر من انسان فقد فطرته فاختل توازنه فعاش في شقاء من حيث لا يدري، لان ذلك يضر صحته وعقله وعمله مما يجعله يسقط في مستنقعات الرذيلة فضيع دنياه وخسر اخراه وذلك هو الخسران المبين.

٢- ضرر الفساد الاداري على المجتمع: من المعلوم ان المجتمع هو مجموعة من الافراد وصلاحهم صلاحه وفسادهم فساده، فمرتكب الفساد يضر المجتمع بأسره لان عمله موجه لإفراء المجتمع الذي يعيش فيه، فعرقلة معاملات الناس ضرر، واخذ الرشوة منهم ضرر، وقبول المحسوبية ضرر وعدم تطبيق العدالة ضرر، ومثل هذا الفرد يعد جرثومة فتاكة تتخر جسم المجتمع فكما يعالج المرض

الخبيث الذي تحدثه هذه الجرثومة يجب ان يعالج هذا الفرد؛ لأنه عنصر من عناصر الجسم ولكنه مثبت عنه ولا يشعر بشعور بقية اعضاء الجسم فلا يتأثر بما يدور حوله همه نفسه فقط، وان وقع الظلم على غيره، والاسلام لا يريد قتل هذا الفرد السلبي وانما يريد ايجابياً تجاه الاخرين، لأنه ما خلق الا للنعف لا للضرر فأن خالف ذلك معناه خالف معتقده وبتصرفه هذا سقط في الهاوية، ووقوع الفساد من مجموعة من الافراد تجعل الضرر اكبر على المجتمع فتنهار مؤسساته وتنعدم الثقة بين افراده فيتنافروا ويسود الحقد وتنتشر الكراهية وينعدم التعاون مما يجعل المجتمع منقسماً على نفسه، لان الموازين انعدمت والفوضى حلت وكل هذا ينعكس على مسيرة المجتمع في مفاصله جميعها، مما يجعل الحياة صعبة يسودها الشقاء ويبعث اخوتها سوء التصرف، لا بل يكون المجتمع عرضة للثورات والفتن.⁽²⁸⁾ يقول سبحانه وتعالى ((قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت ارجلكم أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض)) صدق الله العظيم.

الخاتمة

يبقى الاهتمام الجدي بتحديد اسباب الفساد الاداري وانواعه المنتشرة منه وما ينتج عنها، والسيطرة عليها امرأ ضرورياً وحتمياً لأجل التخفيف منها، ولكنه يتطلب الاهتمام بأسباب اخرى مساعدة لذلك من اجل مواكبة العملية التنموية، من اجل تعزيز وترسيخ قيم النزاهة ونظم المساءلة في النظام السياسي والمجتمعي بمختلف قطاعاته للمساهمة في اقامة الحكم الصالح، وتجسيدياً لهذه المبادئ باعتبارها مكوناً اساسياً من متطلبات نهوض المجتمع.

نتائج وتوصيات الدراسة

- ١- يعد الفساد الاداري من أخطر الآفات التي تواجه المجتمع وتعيق عملية الاعداد والتنمية.
- ٢- ان انتشار الفساد الاداري يؤدي الى تحويل الوظيفة من كونها تكليفاً قانونياً وامانة وطنية مقدسة الى سلعة يتم المتاجرة بها بيعاً وشراءً بممارسة الفساد وتحقيق مكاسب ذاتية.
- ٣- يلعب النظام السياسي دوراً كبيراً في انتشار الفساد وكذلك في معالجته من خلال اصدار قوانين صارمة لمنع الفساد الاداري والمساءلة الجدية للمفسدين.
- ٤- وضع انظمة فعالة وجدية لتقويم اداء المؤسسات الحكومية وايجاد نظام قضائي مستقل ونزيه ووضع جهاز رقابي غير ميسس والاختيار الصحيح لأشخاص نزيهين في هيئات الرقابة والنزاهة فضلا عن حل المشكلات الاقتصادية.
- ٥- خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً واخلاقياً لإثاره السلبية على المجتمع من خلال الوسائل السمعية والمرئية والمقروءة.
- ٦- يؤدي الفساد الاداري الى ضعف الاستثمار وهروب اصحاب رؤوس الاموال الى خارج البلد.
- ٧- هجرة الكفاءات والعقول الاقتصادية نتيجة الفساد الاداري.

الهوامش

- ١- الرازي، محمد ابو بكر، مختار الصحاح، دار الرضوان للطباعة، ص ٣٤٧.
- ٢- الحمداني، محمد صالح عطيه، الفساد الاداري ماهية علاجه في الفكر الاسلامي، مطبعة هيئة ادارة استثمار الوقف السني، بغداد، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٥.
- ٣- الحمداني، محمد صالح عطيه، المصدر السابق نفسه، ص ١٥
- ٤- مجلة الاداري، السنة ٢٣، العدد ٨٦، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٨٠.
- ٥- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتب الشروق الدولية، مجلد ١، ص ٩٢٢، لبنان، بيروت، ٢٠١٤.
- ٦- انترنت، منتدى المحاسب العربي، www.accdiscussion.com
- ٧- المعجم الوسيط، المصدر السابق نفسه، ص ٧٦٨.
- ٨- www.uobabylon.edu.iq/publications/law_edition_article
- ٩- www.uobabylon.edu.iq/publications/law_edition
- ١٠- www.uobabylon.edu.iq المصدر السابق نفسه
- ١١- مجلة الاداري، المصدر السابق، ص ٨١.
- ١٢- الحمداني، محمد صالح عطيه، مصدر سابق، ص ٧٧.
- ١٣- مجلة الحوار، العدد ٥٤، شباط ٢٠٠٧، ص ١٢.
- ١٤- بلال خلف السكاره، اخلاقيات العمل، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٨٢-٢٨٣.
- ١٥- نقماري سفيان، مداخلة بعنوان "الاطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الاداري والمالي" (ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الاداري والمالي) الجزائر، جامعة البليدة، ٦-٧ مايو، ٢٠١٢، ص ٨.
- ١٦- WWW.NAZAHA.IQ/SEARCH_WEB_MUHASBE
- ١٧- WWW.NAZAHA.IQ
- ١٨- WWW.NAZAHA.IQ المصدر السابق نفسه
- ١٩- WWW.AMAN-PALESTINE.ORG/DOCUMENTS/PUBLICATION/YOUNG
- ٢٠- WWW.AMAN المصدر السابق نفسه.
- ٢١- WWW.AMAN المصدر السابق نفسه.
- ٢٢- ادغر، منقذ محمد، علاقة الفساد الاداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠١، ص ١٥.
- ٢٣- عبدالرحمن، اراز صباح، الرقابة المالية في العقود الحكومية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، ٢٠١٧، ص ٧١.
- ٢٤- سكارنه، بلال خلف، الفساد الاداري، دار وائل للنشر، ط١، الاردن، ٢٠١١، ص ٢٩٣.
- ٢٥- الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر، ط١، بغداد، ٨٠.
- ٢٦- مجلة الاداري مصدر سابق، ص ٨٥.
- ٢٧- الحمداني، محمد صالح عطيه، مصدر سابق، ص ٧٢.
- ٢٨- الحمداني، محمد صالح عطيه، مصدر سابق، ص ٧٢-٧٣.

Almasadi

- 1- alraazi , muhamad 'abu bakr , mukhtar alsahah , dar alradwan liltabaeat.
- 2- alhmdany , muhamad salih eatayh , alfasad al'iidarii mahiat eilajih fi alfikr al'iislamii , mutbaeat hayyat 'iidarat aistithmar alwaqf alsiniyi , baghdad , t 1 , 2007.
- 3- majalat al'iidarii , alsanat 23 , aleadad 86 , subtamur 2001.
- 4- almaejam alwasit , majmae allughat alearabiat , maktab alshuruq alduwalii , mujalad 1 , lubnan , bayrut , 2014.
- 5- antrnt , muntadaa almahasib alearabii , www.accdiscussion.com
- 6- www.uobabylon.edu.iq/publications/law edition article
- 7- www.uobabylon.edu.iq/publications/law edition
- 8- majalat alhiwar , aleadad 54 , shubat 2007.
- 9- bilal khalf alsikarat , aikhlaqiat aleamal , al'urdun , dar almasirat lilynashr waltawzie waltibaeat , t 1 , 2009.
- 10- niqmariun sufayani, mudakhalatan bieunwan "alatar alfilasafiyi waltanzimii lilfasad al'iidarii walmaly" (mlataqi wataniin hawl hawkmata alsharikat kaliyat lilhadi min alfasad al'iidarii walmali) aljazayiri, jamieat albalidat 6-7 mayu, 2012.
- 11- WWW.NAZAHA.IQ/SARCH WEB MUHASBE
- 12- WWW.NAZAHA.IQ
- 13- WWW.AMAN-PALESTINE.ORG/DOCUMENTS/PUBLICATION/YOUNG.
- 14- aidghur , manqidh muhamad , ealaqat alfasad al'iidarii bialkhasayis alfaridat limarkaz alhukumat wamunazamatiha , markaz al'iimarat lildirasat walbihuith al'iistatijiya , t 1 , 2001.
- 15- ebdalrhmn , araz sabah , alraqabat almaliat fi aleuqud alhukumiyat wadawriha fi alhadi min zahirat alfasad almali wal'iidarii , risalat majstyr ghyr manshurat , jamieat alsulaymaniyat , 2017.
- 16- sukarinuh , bilal khalf , alfasad al'iidarii , dar wayil lilynashr , t 1 , al'urdun , 2011.
- 17- alshaykh dawid , eimad salah eabdalrzaq , alfasad walnazahat fi aleiraq , dar alduktur lileulum al'iidariyat walaiqtisadiyat lilynashr , t 1 , baghdad.